

الوجهين مفضضين إعراباً لأنه مضاف . والنصب على التمييز كما قطع الخبر
 بعد مثل نحو ولو جئت بعد رتبة . وما كان من الأضاف والضمير متماثلين
 في الرفع . وأما النصب المفعول نحو ولا شمارتاً فمفعول مرفوع . وقال
 ابن الدهان لا يعرف له وجهاً ووجهه بعضهم ما كان مفعولاً ولا مفعولاً
 منزهة في الاستثناء . وقد بان المستثنى يخرج وما بعدهما داخل من باب
 الأولى . وأحب ما يخرج مما أمر الكلام المتساويين من أن يضاف إلى
 هذا فيكون استثناء منقطعاً **سواء** يكون بمعنى متساوي ويوصف بها
 المكان بمعنى أنه نصفت من مكانين . والأصح فيها حسيدي أن تعضد الكثير
 نحو مكانا يسوي وهو أحد الضعفات التي جاءت على فعل كقولهم ما زوي
 وتوم عدوى . وقد تقدم مع الفتح أو كثر أو ضم وكلاهما مع القصر . وفيها
 ويوصف به غير المكان شيئا أن يمد مع الفتح نحو حررت سواي والعقد
 ومعنى الوسط . ومعنى التام فتمدحهم ما مع الفتح نحو قول تعالى في سوا البحر
 وقولك هذا درهم سواء فيقصر مع الكثير وهو غريب معناه بالقرينة .
 فالأصح في سوي جدي مباحي . لغنى الغنى وفار من الإعراب .

ذكر ابن السكيت . ومعنى كان أو غير على خلاف في ذلك فمدح المعرف
 مع الضم ونحو الوجدان مع الكثير . ويقع هذه صفة واستثناء كما تقع غير
 وهو عند الزجاجي وإن مال كغير في المعنى والنصرف مفعول جازي
 بالرفع على الفاعلية ورأت سواك بالنصب على المفعول به وما جاء به
 سواك بالنصب والرفع وهو الأصح . وعند سيبويه والمجهول أنها طرقت
 مكان فلام للنصب لا يخرج عن ذلك إلا في الضرورة . وعند الكوفي
 وجماعة أنها ترفع الوجهين وترد على من يرفع فيها أو ترفعها صلاحيها
 الذي سواك . وأحب ما يرفع على من يرفع سواي نحو هو معد وثاق
 لنت مضر كما قالوا إلا اقتله ما إن جرى مكا نرو لا يمنع الخبر ترفعهم

سواء

سواء

سواء كالمذ والفتح نحو أن يقال أنها بنت لأضافها إلى المبيح كما في غير
تتبع نحو يتسوى إلى بمعنى متساويين الواحد في قوله تعالى سوا
 سوا لا يها في الأصل مصدق معنى الاستثناء . وقد أجزى في قوله تعالى سوا
 عليهم آذانهم كونهما خبراً عما أتت بها أو نحو بعدتها . ومتبداً وما بعدها وال
 على الأولى . وصنفاً على الثاني ونحو على الثالث . وأصل ابن عمر قول
 بان الاستفهام لا يعمل فيه ما نلده . والثاني بان المبتدأ المستثنى على
 الاستفهام واجب التقديم فيقال له وكذا المعرف . فان أحب بانه مثل
 ريدان هو متعناه . وقلنا بل مثل كيف زيد لأن آذانهم ان الرفع
 بالمعروف لم يكن يحتمل خبراً لعدم تحمله خبراً متساوياً . وأما شبهة
 إن الاستفهام هنا ليس على حقيقة . فان أحب بانه كذلك ونحو على آذان
 فإم وقد اتفق عليه استحقاق الصدر بمبدل التعليل فلما لا استثناء
 مراد هنا إذا المعنى علمت ما يجب به قول المستفهم زيد فإم وأما في الآ
 ونحوها فلا استفهام البتة لاسم قبل المنكح ولا من غيره .

سواء

حرف العذر المعلقة
 على مثل حلاف في ماد كرا من الصمتين وفي حكمه ما في الجواب في
 ذلك ولم يحفظ سيبويه فيها إلا الفعلية **على** على **عنه**
أخذها أن تكون سرقة فخالفت في ذلك جماعة وعبروا بها لا يكون
 الأسماء ونسبوه إلى سيبويه . ولما أمرنا أحدهما قوله .
 يخرج فبئدي ماها من صبايه . ولحق الذي لولا الأسماء لفضائي
 أي لفضي على حذف وجعل خبراً مفعولاً . وقد عمل المحقق
 على ذلك . ولكن لا نوافقهم في أن على كسج . وكذلك لا يعتقد
 ظهر ضربك المستقيم أي على ضربك . والثاني أنهم يقولون
 قلت على الذي ترك أي عليه كسجاً ويشرب ما تشربون أي منه .

سواء